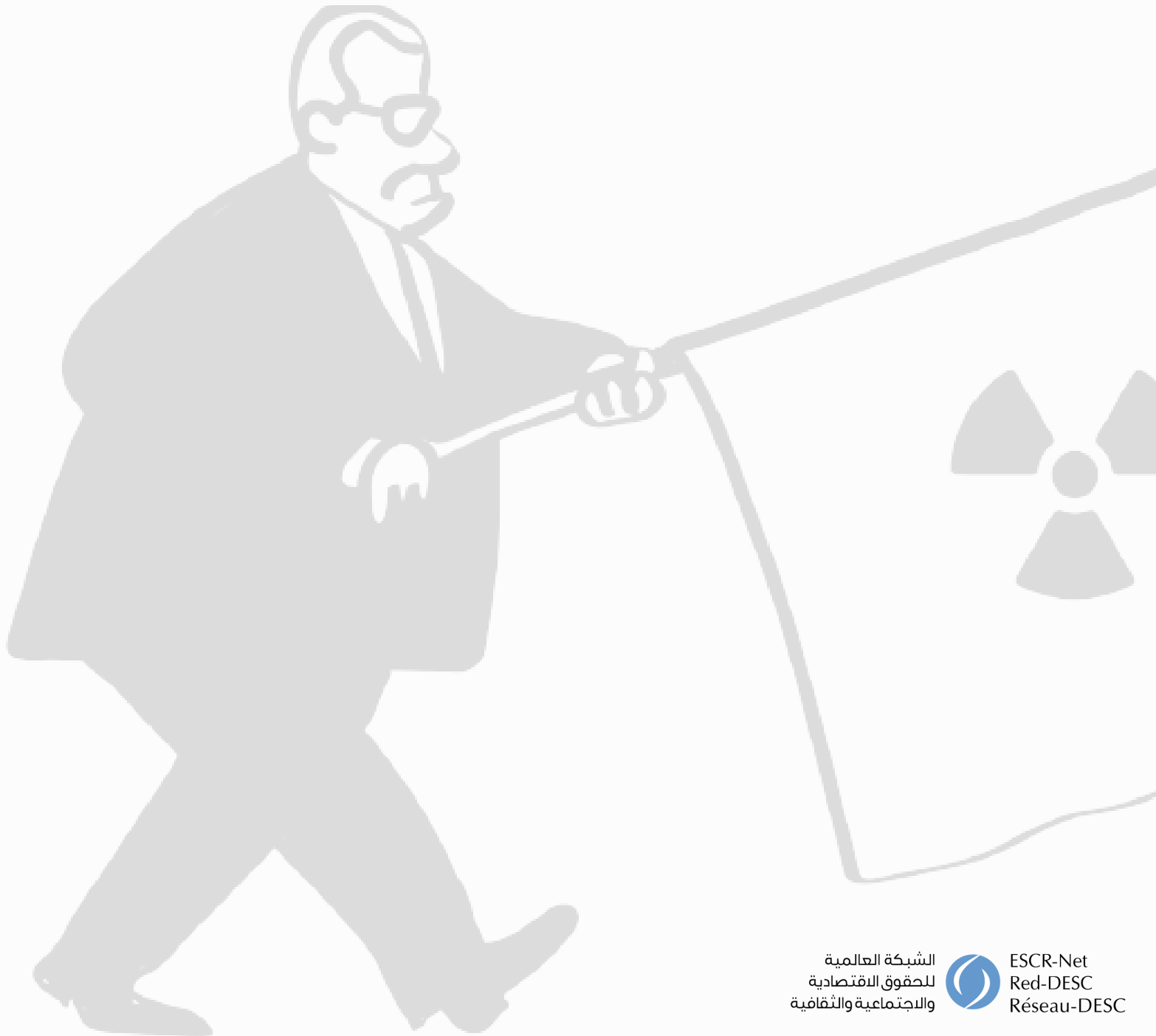


هيمنة الشركات على الأمم المتحدة

11 فبراير/شباط 2021



في سياق حالة عامة من إفلات الشركات من العقاب واستمرار هيمنة الشركات على مساحات صناعة القرار الحكومي، يعمل أعضاء فريق الشبكة. العالمية ESCR-Net العامل المعني بمحاسبة الشركات (CAWG) بشكل جماعي على مدار السنوات الخمس الماضية من أجل معاهدة من الأمم المتحدة لتنظيم أنشطة الشركات عابرة الحدود ومؤسسات الأعمال الأخرى من خلال القانون الدولي لحقوق الإنسان. هذه المعاهدة الملزمة قانوناً من شأنها أن تقربنا خطوة من إيقاف هيمنة الشركات وضمان محاسبة الشركات على الانتهاكات والمخالفات المتصلة بأعمالها. مع تزايد نفوذ فئة الـ 1% الأكثر ثراءً في العالم على مساحات صناعة القرار متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، **تصبح عملية صياغة وإصدار المعاهدة مهددة بهيمنة الشركات عليها.** حصلت الشركات على قدرة وصول وتأثير متميزة فيما يخص مساحات صناعة القرار متعددة الأطراف، ومن ثم فإن لها تأثير كبير على نتائج هذه العمليات، وكثيراً ما يتحقق هذا عبر جماعات الضغط والجمعيات والمؤسسات التابعة للشركات والتي تؤدي دور الناصح الرسمي لكل من العمليات متعددة الأطراف **ومتعددة أصحاب المصلحة.** هذه المساحات تُعد حقوق الناس فيها على المحك، لكن فئة الـ 1% المذكورة تسعى بهمة إلى تقويض حقوقنا لتعظيم الأرباح. علينا ألا نسمح بحدوث هذا الأمر.

على مدار العقود القليلة الماضية، شهدنا زيادة في وتيرة تطبيع هيمنة الشركات عبر الخطابات والمؤسسات المعنية بما يمكن أن نسميه بـ "مساحات أصحاب المصلحة المتعددين"، ومن خلال هذه العمليات تتدخل الشركات التي لديها مصالح اقتصادية خاصة في عمليات صناعة السياسات وتحسن من موقفها القوي بالفعل ومن تأثيرها على صناعة القرار. هذه الهيمنة غذتها أيضاً اعتمادية المؤسسات متعددة الأطراف المتزايدة على تمويل القطاع الخاص، وهي أيضاً نتيجة لإخفاق الحكومات في دفع إسهاماتها العادية في المؤسسات متعددة الأطراف، وشرطها لبعض بنود التمويل بدعم قضايا تحقق من مصالحها (ومصالح شركاتها)، مع تراجع عوائد الضرائب/ التمويل الحكومي في عهد النيوليبرالية. فيما يلي عدة أمثلة على هيمنة الشركات على مساحات صناعة القرار الدولي، والتي تضرب مثلاً على هذا التوجه المُقلق.

لقد دأبت **المجموعة الاستشارية للمشروع المعنية بملف هيمنة الشركات (PAG)** والتي تعاون الفريق العامل المعني بهيمنة الشركات، على إعداد استراتيجيات لمواجهة هيمنة الشركات على مدار سنوات عدّة. وفي إطار هذه العملية، حدد الأعضاء عدداً من **مظاهر هيمنة الشركات.** مظاهر هيمنة الشركات على المنصات والمناظر متعددة الأطراف تشمل التدخل في تحديد السياسات والتشريعات، وممارسات "الباب الدوار" حيث يصبح العاملون بالشركات ممثلين حكوميين في مساحات صناعة القرار من قبيل الأمم المتحدة، لتعظيم استفادة فئة الـ 1% الأكثر ثراءً، أو في صورة "الدبلوماسية الاقتصادية" حيث تُعلي الدول أولوية مصالح هذه النخب من الشركات على حساب حقوق 100% من سكان العالم.

أمثلة على هيمنة الشركات في الأمم المتحدة

اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي ومؤتمر الدول الأطراف

في [تقرير](#) صدر عام 2018، كتبت مؤسسة "محاسبة الشركات" بشكل مستفيض عن الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات (IETA). تعد الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات من الكيانات القائدة لفكرة أسواق تداول الانبعاثات الكربونية في اتفاق باريس وأدلته الإرشادية. تم تأسيس الرابطة الدولية وهي خاضعة لإدارة بعض أكبر الأطراف الملوثة للبيئة في العالم، وهي مستمرة في الدفاع عن أجندة هذه الأطراف. لكنها واحدة من أبرز وأقوى المنظمات الممثلة للتجارة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي. إذا نجحت مجموعات مثل الرابطة الدولية لتداول الانبعاثات في غرس سياسات مثل أسواق الانبعاثات الكربونية في العملية، فربما يتحول اتفاق باريس إلى اتفاق مناخي فاشل يُضاف إلى الاتفاقات المناخية الفاشلة السابقة. إن السياسات من قبيل تلك التي تدفع بها الرابطة الدولية تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم: حيث هناك اعتمادية أساسية على الوقود الأحفوري، مع تزايد هوة اللامساواة، وارتفاع الاحترار العالمي عن عتبة 2 درجة مئوية.

في مؤتمر التغير المناخي بالأمم المتحدة عام 2019 (COP25)، [توصلت](#) مؤسسة "محاسبة الشركات" أيضاً إلى أن بعض أكبر الأطراف الملوثة للبيئة في إسبانيا وأطراف أخرى لها مصالح مالية كبيرة في صناعات الوقود الأحفوري، قامت بتمويل الاجتماع في مدريد. إضافة إلى جرائمها المناخية، فإن العديد من هذه الأطراف الملوثة للبيئة مرتبطة بانتهاكات لحقوق الإنسان وحقوق العمال في شتى أنحاء العالم. هناك تضارب مصالح واضح هنا يقوض من غرض هذه الاجتماعات ويدفع للتشكيك في مصداقية التزام الأمم المتحدة والدول بالتصدي للتغير المناخي. نتيجة للمذكور، فإن ائتلاف عالمي من المنظمات يطالب الحكومة والأمم المتحدة بـ "طرد كبار الملوثين" من مفاوضات اتفاقية المناخ، فضلاً عن طردها من اتفاقية التنوع الحيوي، بما يشمل من خلال الدفع بإعمال سياسة لإدارة تضارب المصالح. كما أنها تطالب بمحاسبة الملوثين الكبار عن عقود من الخداع والتدخل في صناعة القرار المناخي تحت لواء دعوة "ليدفع كبار الملوثين الثمن".

شراكة الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي

دعمت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية [بياناً](#) صدر عن FIAN الدولية ومعهد TNI العام الماضي فيما يخص شراكة الأمم المتحدة مع المنتدى الاقتصادي العالمي. الاتفاق يمنح الشركات العابرة للحدود معاملة تفضيلية ومميزة في التعامل مع منظومة الأمم المتحدة، على حساب الدول والأطراف الممثلة للمصالح العامة. "قدرة الوصول المميزة" هذه تقوض من ولاية الأمم المتحدة ومن استقلاليتها وحيادها وفعاليتها في محاسبة الشركات.

بموجب شروط شراكة الأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي، سوف تكون الأمم المتحدة مرتبطة بشكل دائم بالشركات العابرة للحدود. وعلى المدى الطويل، يسمح هذا لقيادات الشركات بأن يصبحوا "استشاريين هامسين" في آذان أقسام الأمم المتحدة وهيئاتها. لمنع هذا السقوط الكامل، على الأمم المتحدة اعتماد آليات فعالة لمنع تضارب المصالح بشكل متسق وواضح. كما أن عليها تقوية الشعوب والمجتمعات ودعمهم بصفتهم الأطراف الأصلية التي لها حقوق، وفي الوقت نفسه عليها أن تبني نظام إدارة أقوى وأكثر استقلالية وديمقراطية على المستوى الدولي.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية (والزراعة) (الفاو)

في [رسالة](#) إلى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020، قامت FIAN الدولية ومنظمات أعضاء أخرى في الشبكة العالمية وحلفاء للشبكة، بتسليط الضوء على خطط المنظمة نحو "تجديد ودعم" تحالف منظمة الأغذية والزراعة مع CropLife الدولية، وهي اتحاد تجاري لصناعة المبيدات والتكنولوجيا الحيوية، و"استكشاف سبل فتح شراكات جديدة" مع تلك الصناعة.

إن تقوية الشراكة المذكورة من شأنها أن تقوض بشكل عميق من قدرة هذه الهيئة الأممية على اتخاذ قرارات بشأن الزراعة، دون تأثير قوي من CropLife الدولية وأجندتها لجني الأرباح من بيع منتجاتها، التي تم توثيق آثارها الضارة على التنوع الحيوي وتماسك وفعالية النظم البيئية، وصحة وحيوية سبل كسب المزارعين للعيش، وغيرهم من العاملين الزراعيين والمجتمعات الريفية الأصلية. بناء عليه، فإن المجتمع المدني يطالب الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) بإعادة النظر وإيقاف هذا التحالف المعيب للغاية، وهذا عبر [رسالة](#) أرسلت إلى المدير العام للفاو، ورد فيها أن: "مؤسسات الأمم المتحدة - وتشمل الفاو - يجب ألا تدعم تجمعاً من الشركات التي تجني الأرباح من الاستمرار في بيع منتجات تم توثيق آثارها الضارة على التنوع الحيوي، بما يشمل الإضرار بالكائنات التي تلتحق النباتات، وتماسك وكفاءة النظم البيئية، وصحة وقدرة المزارعين الفلاحيين على كسب الرزق، والعمال الزراعيين المعرضين للضرر، والمجتمعات الريفية والأصلية".

المفوضية السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة

في عام 2017، أعلنت المفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR) عن شراكة لمدة 5 سنوات من شركة ميكروسوفت. بموجب هذا الاتفاق، وعدت ميكروسوفت بتقديم منحة قوامها 5 ملايين دولار لدعم أعمال المفوضية. كتب أعضاء الشبكة العالمية [رسالة](#) عبروا فيها عن القلق إزاء هذه الشراكة الرسمية التي تقوض استقلالية المفوضية، في وقت يقود فيه القطاع الخاص الهجمة ضد حقوق الإنسان ومن يدافعون عنها.

يمثل اتفاق ميكروسوفت-المفوضية توجهاً أعرض حيث تقبل هيئات الأمم المتحدة تمويلات كبيرة من القطاع الخاص، فيما تعد المفوضية واحدة من آخر الهيئات الأممية المستقلة. إن توجه خصخصة الأمم المتحدة يرجع إلى إنشاء "[ميثاق الأمم المتحدة العالمي](#)" عام 2000. وفي الآونة الأخيرة، ظهر [تصور](#) عبر مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية FfD على صلة بأهداف التنمية المستدامة، مفاده الاعتماد بشكل شبه حصري على تمويل القطاع الخاص والشركات بين القطاعين العام والخاص.

من المهم أن تحافظ المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان مثل المفوضية السامية على استقلاليتها الحقيقية والمتصورة عنها، بعيداً عن مصالح الشركات. نحن لا نقول بأن المفوضية تفتقر إلى النزاهة، إنما نعرب عن قلقنا من احتمالات وجود نفوذ لمثل هذه الترتيبات على أعمال المفوضية، مع الإضرار بتصورات الجمهور العام حول نشاط المفوضية، لا سيما نظراً لعدم شفافية الشراكة. إن التفاعلات الناتجة عن الشراكة الرسمية - لا سيما عندما تحتوي إمكانية وجود دعم مالي متجدد إذا أعجبت هذه الترتيبات الشركة - قد تؤثر بشكل غير مباشر - وتوحي للجمهور بوجود تأثير - على اتجاه أنشطة المفوضية السامية فيما يخص حقوق الإنسان بشكل عام، وما يتعلق بالتدقيق في أنشطة أعمال ميكروسوفت والشركات الأخرى المتصلة بها.

المحاولات الراهنة للسيطرة على عملية صياغة وإبرام معاهدة الأمم المتحدة حول الشركات العابرة للحدود وحقوق الإنسان

منذ بداية عملية إعداد المعاهدة، [أثار](#) الأعضاء بشكل فردي وجماعي مخاوف حول السجل طويل الأجل لهيمنة الشركات البيئية على الأمم المتحدة والعمليات العالمية المتصلة بأنشطتها. الأمثلة الأربعة أعلاه تقدم صورة واضحة حول كيف تعمل الشركات للهيمنة على المنصات متعددة الأطراف بسبل مفيدة لتعظيم هامش ربحها في نهاية المطاف، أو منحى الربحية.

من ثم، فإننا نعرب عن القلق عندما نرى المنظمة الدلية لأصحاب العمل (IOE) وغرفة التجارة الدولية (ICC) ومجلس الولايات المتحدة الأمريكية للأعمال الدولية (USCIB)، يشاركون بنشاط في عملية إعداد المعاهدة حول الشركات العابرة للحدود وحقوق الإنسان، فيصدرون بيانات منسقة قوية أثناء جلسات التفاوض ويضغطون على الدول ويصدرون تقارير انتقادية تفصيلية ويؤكدون على نفوذهم بشكل عام على امتداد العملية بالكامل. بموجب [تقرير](#) أعدته مؤسسة "محاسبة الشركات"، فإن IOE و ICC لهما [صلات قوية](#) بصناعات مسيئة، ومن ثم فلهما مصلحة قوية في حجب وإضعاف وتأخير التفاوض والتنفيذ لمسودة المعاهدة وغيرها من العمليات التنظيمية التي قد تؤثر على مصالح أعضاء الهيئتين المذكورتين. ولقد رأينا بالفعل كيف رفضت IOE و ICC بقوة المواد الخاصة بالمسؤولية على الشركات في مسودة المعاهدة، والتي من شأنها أن توفر سبل إنصاف فعالة للمجتمعات المتضررة.

مرة تلو الأخرى، راح أعضاء الشبكة العالمية يطالبون بأنه وبغض النظر عن شكل أو هيئة اجتماعات إعداد المعاهدة، فمن الضروري أن تكون المجتمعات المتضررة ومن يمثلوها والمدافعين عن حقوق الإنسان والعمال والحركات الاجتماعية من شتى أنحاء العالم، في القلب من صناعة القرار العام متعددة الأطراف، عبر المشاركة الفعالة والحقيقية في هذه العملية. إننا نؤمن بأنه حتى تكون المعاهدة فعالة، فعلى الدول ضمان حماية العملية من هيمنة الشركات، من قبل فئة الـ 1% الأكثر ثراء والنخب الاقتصادية العالمية. على مدار السنوات الأخيرة، دأب أعضاء الشبكة العالمية على [تسليط الضوء](#) على مثال اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية للسيطرة على التبغ (FCTC)، التي تمثل سابقة قوية لحماية صناعة القرار من تدخل الصناعات ومصالحها. تقرّ اتفاقية FCTC بشكل صريح لا ضمني بتضارب مصالح صناعة التبغ المطلق مع صناعة القرارات بمجال الصحة العامة، وتم وضع تدابير لحماية عملية إعداد المعاهدة وتنفيذها من تدخل صناعة التبغ. هناك سوابق قوية. يمكننا بل وعلينا الإصرار على حماية صناعة القرار من هيمنة الشركات، بحيث تسود المصلحة العامة، وصوت الـ 99%.

نحتاج الآن وفوراً إلى معاهدة دولية مُلزمة قانوناً لتنظيم أنشطة الشركات ووقف هيمنة الشركات.

للدعم واتخاذ موقف

- **مشاركة** سلسلة الفيديو كوميكس حول هيمنة الشركات واستخدامها في التوعية السياسية الشعبية.
- **المشاركة** في فعالية إطلاق السلسلة في 4 مارس/آذار: التسجيل هنا
- **إرسال** هذه الرسالة إلى حكومة دولتك والضغط ضد هيمنة الشركات على عملية إعداد معاهدة الأمم المتحدة.
- **الانضمام** إلى حركة دعم المعاهدة بإرسال رسالة إلى msabella@escr-net.org